الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
20 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دجاني ..... (إندونيسيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17052 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد الكواري** (قطر): قال إن ترجمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى تقدُّم على أرض الواقع ستتطلب تعبئة الموارد والشراكات الدولية التي تراعي القدرات والأولويات المختلفة الخاصة بكل بلد. والتزام بلده بالتنمية المستدامة يعكسه الدستور، والتشريعات الوطنية، وبرنامج ''رؤية عام ٢٠٣٠'' من خلال التركيز على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وتمكين المرأة.

٢ - وأوضح أن إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة أمر أساسي لتحقيق الغاية المرتبطة بالهدف ١٧ المتمثلة في إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يجري التعاون الدولي على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة الوطنية. وقد استضاف بلده عدداً من المؤتمرات بشأن التعاون بين بلدان الجنوب. كما ساهم في الجهود الدولية للتعامل مع العدد غير المسبوق للاجئين. وخلال الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، الذي عُقد على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة، شدد بلده على ضرورة معالجة جذور أزمة اللاجئين. وقد اضطلعت قطر أيضاً بدور فعال في إنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة من أجل مكافحة التصحر. وحثَّ السيد الكواري مرة أخرى المجتمع الدولي على دعم السيادة الدائمة لأفراد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية.

٣ - **السيد خوشرو** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه في السنة الأولى من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، حددت جمهورية إيران الإسلامية مسؤوليات مختلف الوزارات والمؤسسات المكلفة بالمتابعة والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة، وأنشأت شبكة وطنية للتنمية المستدامة. وفي السنة الثانية، يعتزم بلده تقديم التقرير الوطني الطوعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقد حُددت الأولويات الوطنية لمعالجة مسألة القضاء على الفقر والحماية الصحية والمياه والصرف الصحي؛ وتطوير الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة؛ والتصدي لتغير المناخ؛ ومكافحة التصحر وإزالة الغابات والعواصف الرملية والترابية؛ وحماية التنوع البيولوجي والحد من مخاطر الكوارث.

٤ - واسترسل قائلاً إنه على مستوى السياسات العامة والمستوى المؤسسي، جرى اعتماد مجموعتين من المبادئ التوجيهية للسياسات العامة من أجل تعزيز اقتصاد وطني قادر على الصمود وحماية البيئة. فالمجموعة الأولى من هذه المبادئ تركز على تحسين النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية والبيئية، في حين تُعنى المجموعة الثانية بتعزيز حماية البيئة وتشجيع الاقتصاد الأخضر والصناعات الخفيضة الكربون. وقد تناولت الخطة الإنمائية الوطنية السادسة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على المستوى المحلي، كما أن وثائق البرامج القطرية المعتمدة مؤخرا للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ مستلهمة من خطة عام ٢٠٣٠.

٥ - وأشار إلى أن المنطقة تواجه تحديات شديدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولا تقتصر هذه التحديات على الفقر وتدهور الأراضي وندرة المياه وزيادة احترار المناخ وحالات الجفاف الواسعة الانتشار فحسب، بل تشمل أيضاً الإرهاب والعنف المتطرف. وهذه التحديات من شأنها أن تُفاقِم مستويات الفقر وتدمير البيئة، الأمر الذي سيجبر الحكومات على إنفاق موارد محدودة على مكافحة انعدام الأمن عوضاً عن التركيز على التنمية.

٦ - واستطرد قائلا إن الضرورة تستدعي إيجاد حلول فعالة للقضايا العالمية عن طريق تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي حين أن بعض التقدم قد أُحرز في هذا الصدد، لا تزال هناك تحديات خطيرة مختلفة دون حل. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تكون التدابير المتخذة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة طموحة وشاملة للجميع وغير تمييزية. وهناك حاجة إلى تقديم الدعم وإبداء التضامن بفعالية أكبر على الصعيد الدولي، من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتيسير التجارة وإتاحة الحصول على الموارد المالية، بالإضافة إلى الامتناع عن ممارسة أي تدابير ذات طابع انفرادي أم قسري سواء كانت اقتصادية أو مالية أو تجارية.

٧ - وقال إنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن توفر استجابة متكاملة ومتسقة. وينبغي أن تضطلع بدور تنسيقي حاسم وفعال في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويجب تعزيز وتقوية أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية في مجال التنمية من أجل دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨ - **السيدة نازير** (هايتي): قالت إنه بعد مرور عام على اعتماد أهداف التنمية المستدامة، لا يزال السياق الجغرافي السياسي لتنفيذها غير مشجع. فالدروس المستفادة من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، وبخاصة الإصلاحات التي أُقرت، لا تلبي مطلقا متطلبات الوضع القائم. ولا يزال الاحترار العالمي يشكل تهديداً وجودياً، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل هايتي، مما يجعل إيجاد الحلول الجيدة أمرا ملحا. ومن الضروري تعزيز التعاون ونشر أفضل الممارسات وتبادل الخبرات وصقل الطرائق المحددة للعمل في المجالين الاجتماعي والتقني، وبخاصة في المجال المالي.

٩ - وأشارت إلى أن هايتي تواجه تحديات كبيرة في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المنصفة والمستدامة. فالتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد أعاقته أوجه القصور الهيكلية الكامنة والكوارث الطبيعية والتحديات الصحية التي غلبت قدرة الأمة على المواجهة. وبعد ١٢ عاماً من توفير المعونة الإنسانية والأمنية بشكل فعال، بدأت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تستعد للانسحاب التدريجي من بلدها. وبالإضافة إلى ذلك، ستُعقد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الجزئية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وقد أُدخلت التعديلات اللازمة على العملية الانتخابية من أجل ضمان انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع. ونبهت إلى أن الوقت بات حاسما لتوطيد الديمقراطية والاستقرار المؤسسي، باعتبارهما الركيزة لأي نموٍ اقتصادي كلي متوازن ومستدام.

١٠ - وأوضحت أن حكومة بلدها تعتزم إعطاء الأولوية لغايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال إدماجها في خطط الحد من الفقر والخطط الإنمائية. وبفضل الدعم المتواصل المقدم من الشركاء، ولا سيما من خلال التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب، سوف تواصل الحكومة تعزيز تنفيذ السياسات على جميع المستويات، في القطاعين العام والخاص على السواء، ومع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

١١ - وأضافت أن إعلان الحق في التنمية يجب أن يوجّه عمل اللجنة باستمرار. وبالإضافة إلى ذلك، ولكون بلدها محور تركيز للهجرة، فإنه يعرب عن القلق بوجه خاص إزاء مسألة اللاجئين والمهاجرين. وفيما يتجاوز الأزمات الراهنة التي نجمت عن النزاعات المسلحة، يجب النظر إلى الطابع العالمي لظاهرة الهجرة من زاوية موضوعية، وبخاصة الهجرة الاقتصادية، ويجب الاعتراف بشرعيتها. ويجب تحديد الفوائد

الكبيرة التي يجلبها المهاجرون إلى بلدان المقصد وبلدانهم الأصلية على نحو أفضل، إضافةً إلى تعزيز الترسانة القانونية ووسائل الانتصاف من أجل حماية حقوق العمال المهاجرين وأسَرهم.

١٢ - **السيد كونونوتشنكو** (الاتحاد الروسي): قال بما أن الجمعية العامة والهيئات الأخرى تتقاسم المسؤولية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يجب على اللجنة أن تتقيد تقيداً صارماً بولايتها، مع التركيز على القضايا التجارية والاقتصادية؛ والحوكمة العالمية؛ وبناء القدرات الوطنية من أجل التصدي للتدهور البيئي؛ وتعزيز آليات الأمم المتحدة الإنمائية. ويجب أن تُعطى الأولوية إلى معالجة الاتجاهات السلبية المستمرة في الاقتصاد العالمي، التي يمكن أن تبطئ تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الأوضاع الخاصة. وينبغي تكثيف المناقشات بشأن مسائل التنظيم العادل لمشكلة الدين وتعزيز الأنظمة الضريبية، بما في ذلك مسألة الملاجئ الضريبية؛ وإنشاء نظام تجاري دولي يتسم بالشفافية وعدم التمييز، ويأخذ في الاعتبار الاتجاه السلبي نحو تشكيل رابطات اقتصادية إقليمية مغلقة؛ وتحسين نقل التكنولوجيا، بما في ذلك في سياق التصدي لتغير المناخ.

١٣ - وأوضح أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة سيؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيوفر الاستعراض إجابات موضوعية عن سبل زيادة التمويل للوكالات التنفيذية للأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق بين الأفرقة القطرية وحكومات البلدان المضيفة، وتحسين آليات المساءلة، وتوسيع نطاق التمثيل الوطني في إدارة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٤ - وأضاف أن وفد بلده مستعد للمساهمة في تحسين أساليب عمل اللجنة مع التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأيضاً بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بتنشيط اللجنة.

١٥ - **السيد سكينر - كلي** (غواتيمالا): قال إنه في حين أن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ يمثل رؤية عالمية جديدة وتحوّلية للتنمية المستدامة، لا تزال هناك أسئلة عديدة بشأن تنفيذ الخطة، وتلبية احتياجات البلدان ذات الأوضاع الخاصة، وإعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجب على اللجنة أن تركز على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن يتحقق قدر أكبر من الاتساق بين القرارات والتنفيذ.

١٦ - واستطرد قائلاً إن غواتيمالا، بوصفها بلداً متوسط الدخل، تعلق أهمية كبيرة على الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والذي سيتيح الفرصة لوضع تصميم أكثر تكاملاً واتساقاً لعمل الأمم المتحدة ووكالاتها، ولتحديد الطريقة التي ستتعامل بها البلدان مع تنفيذ ورصد خطة عام ٢٠٣٠، مع مراعاة أولويات أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الصغيرة، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل. وسيكون الاستعراض فرصة جيدة لتحليل الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن الأساليب المناسبة والشفافة التي تخدم مصالح البلدان، باعتبار أن البلدان نفسها يجب أن تكون جهات فاعلة في الأنشطة الإنمائية الخاصة بها. وينبغي أن يكون المنتدى المقبل المعني بمتابعة تمويل التنمية الآلية الرئيسية للمتابعة البناءة للالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا، وذلك تفادياً لتكرار النتائج الضعيفة التي اتسمت بها الدورة السابقة.

١٧ - وقال إن الخطة الحضرية الجديدة ستكون بمثابة خريطة طريق للتنمية الحضرية المستدامة على مدى السنوات العشرين المقبلة. وسوف تساعد على التخفيف من حدة الفقر، وتحسين نوعية الحياة، والتصدي للتدهور البيئي وتغير المناخ والهجرة إلى المدن.

١٨ - وأشار إلى أن الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستتيح الفرصة لتعزيز الالتزام بالعمل معاً على اتخاذ الإجراءات الاستراتيجية في مجالات تغير المناخ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارة مخاطر الكوارث. فهناك ما يقرب من ١٠ ملايين شخص في أمريكا الوسطى وحدها قد تضرروا من ظاهرة النينيو. والمنطقة معرضة بشدة للظواهر الجوية القصوى والكوارث الطبيعية، وهي بالتالي تحتاج إلى أن تعمل بالتنسيق مع الأمم المتحدة، من خلال برامجها ووكالاتها المتخصصة، بشأن هذه القضايا. وبما أن ظاهرة النينيو قد أثرت على أشد فئات السكان ضعفاً، يجب تعزيز ثقافة الوقاية والقدرة على الصمود في المنطقة من أجل منع تكرار الأزمات الإنسانية. فالمساعدة الطارئة لا تشكل سوى إغاثة قصيرة الأجل، وهي لا تساهم في القدرة على الصمود في الأجل الطويل.

١٩ - وأوضح أن العولمة والترابط يعدَّان من العوامل الرئيسية في عمل اللجنة، خصوصاً فيما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية. فهاتان المسألتان تترابطان ترابطاً وثيقاً، إذ أن غياب التنمية يدفع بالناس إلى الهجرة بحثاً عن حياة أفضل. أما أزمة الهجرة، فتتطلب استجابة استراتيجية تركز على أسبابها الهيكلية الكامنة. وينبغي الكف عن النظر إلى مسألة الهجرة باعتبارها مشكلة، بل تحدياً ينبغي مواجهته. فهي واقع لا مفر منه، وقضية مطروحة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

٢٠ - وأضاف أن غواتيمالا، كدليل على التزامها بتعهدات خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقات ذات الصلة، التزمت بتقديم استعراضها الوطني الطوعي خلال الدورة المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٧.

٢١ - **السيد راتراي** (جامايكا): قال إنه يتعين على اللجنة، خلال المداولات التي تُجريها بشأن خطة عام ٢٠٣٠، أن تراعي دائماً أنها بصدد إنشاء إطار معياري لمعالجة القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على نوعية الحياة، وفي بعض الأحيان على بقاء البشر بالذات. وينبغي لها أن تركز على ضمان النتائج المراد تحقيقها للشعوب وأن تفي بوعد عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٢٢ - واسترسل موضحاً أن جامايكا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تدرك تماماً الحاجة إلى زيادة الجهود لتنفيذ إجراءات العمل المعجِّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). كما أن خطة عمل أديس أبابا توفر الأساس لتعبئة جزء من رأس المال الاستثماري اللازم لتأمين التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة أهداف التنمية المستدامة. ورغم أن احتياجات التمويل تتجاوز بكثير الموارد العامة المتاحة حالياً، فإن مجموع المدخرات العالمية كافٍ لتلبية تلك الاحتياجات. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إيجاد أساليب جديدة وفعالة لحفز إعادة تخصيص الرأسمال وتعبئته من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢٣ - وذكر أنه على الرغم من أن جامايكا تحتل مرتبة متقدمة في فئات عديدة من دليل التنمية البشرية، لا يزال التفاوت في الدخل يشكل عائقاً رئيسياً؛ فقد بلغ معامل جيني بالنسبة لجامايكا ٤٥,٥ في عام ٢٠١٣. وقد دعا وفد بلده، إلى جانب زملائه في الجماعة الكاريبية، إلى إجراء استعراض لمعايير إعادة التصنيف التي تستخدمها المؤسسات المالية الدولية.

ويجب أن تُستكمل البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ببيانات تأخذ في الاعتبار الثغرات الهيكلية التي تعوق تنمية البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك مستويات الضعف والفقر والمدخرات والاستثمار والإنتاجية والابتكار، والنفقات العامة على الصحة والتعليم والهياكل الأساسية.

٢٤ - وأضاف أن رئيس وزراء جامايكا قد أبلغ الجمعية العامة مؤخراً أن الوقت قد حان لالتقاء المجتمع الدولي حول مبادرة بشأن البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، تستند إلى مبدأ أن البلدان التي تعاني من أوجه ضعف هيكلية، من قبيل حجمها الصغير أو سرعة تأثرها بتغير المناخ، وتؤدي خدمة ديونها بمسؤولية وبإخلاص، يجب أن تقدَّم لها المساعدة في شكل استثمارات، وظروف تجارة مواتية، ونقلٍ للتكنولوجيا، وأمنٍ وطاقة. كما أن حجم المشكلة، عندما تُعالَج بطريقة جماعية، لن يؤدي بالمبادرة إلى أن تكون عبئاً على النظام الدولي. وسيتيح الأثر الناجم عن توفير المساعدة إلى تلك البلدان للانتقال إلى مرحلة أرقى تقديم إسهامات أكبر في النظام الدولي في المستقبل القريب.

٢٥ - **السيدة رودريغيز أباسكال** (كوبا): قالت إن وفد بلدها يتطلع إلى المشاركة في مشاورات تتسم بمناقشة بنّاءة وبالاحترام المتبادل بين الوفود والالتزام بالعمل معا في ظل ظروف متكافئة، مع مراعاة الأوضاع والقدرات ومستويات التنمية المختلفة لكل بلد واحترام الحيز السياساتي للبلدان، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأضافت قائلة إن فرْضَ المقترحات غير التوافقية التي لا تعبِّر سوى عن مصالح البلدان المتقدمة النمو ليس أسلوب العمل الملائم للجنة. فالبلدان النامية تختار نموذجها الإنمائي بطريقة سيادية، ويجب أن يكون صوتها مسموعا وموضع احترام. كما أن ثمة حاجة إلى إيجاد صيغ توفيقية وإلى توافر الإرادة السياسية والتعاون بين جميع الدول الأعضاء.

٢٦ - واسترسلت قائلة إن الإنفاق العسكري السنوي الذي يصل إلى ١,٧ تريليون دولار يفنِّد التأكيدات بعدم وجود موارد للقضاء على الفقر وتخلف النمو. ويجب إنهاء النزاعات بين الشعوب، والقضاء على أسبابها الجذرية. فالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، يمثل أكبر تحد يواجه العالم وشرطا مسبقا لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٧ - وتابعت قائلة إن غالبية أعضاء المجتمع الدولي أعربت مرارا عن رفضها لفرض التدابير القسرية الانفرادية التي تمنع الشعوب من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، لا سيما في البلدان النامية. وقالت إن كوبا ترفض بشدة تلك الممارسة وتحثّ مرة أخرى الدول على الامتناع عن إصدار وتطبيق هذه التدابير بشكل انفرادي، وهي تدابير تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد عانى الشعب الكوبي لأكثر من خمسين سنة من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته عليه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وتعَثِّر الحق في التنمية في كوبا بسبب الآثار السلبية لهذا الحصار، الذي تجاوزت الأضرار الاقتصادية الناجمة عنه ٧٥٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعلى الرغم من استمرار أثر الحصار، يواصل الشعب الكوبي تطوير النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي اختاره بطريقة سيادية من أجل بناء دولة ذات سيادة ومزدهرة ومستدامة.

٢٨ - وأردفت قائلة إن تغير المناخ يمثل تهديدا حقيقيا للبقاء البشري ويستلزم أعلى درجة من التعاون الدولي. ويمثل اتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ نقطة انطلاق هامة، لكنه ليس كافيا للحفاظ على الكوكب من أجل الأجيال المقبلة. ويجب أن تتحمل الدول الصناعية المسؤولية عن دَيْنها الإيكولوجي، وتغيِّر أنماطها

غير السليمة في الإنتاج والاستهلاك، وتحدَّ من انبعاثات غازات الدفيئة، وتفي بالالتزامات المعلنة بشأن تقديم التمويل ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ويجب أن تخضع هذه العملية لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة.

٢٩ - واستطردت قائلة إن كوبا تؤكد من جديد الضرورة الملحة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أساسه الإنصاف والمساواة في السيادة والترابط والمصالح المشتركة والتعاون بين جميع الدول، بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، مما سيتيح تصحيح أوجه التفاوت ورفع المظالم القائمة، والقضاء على الفروق المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة للأجيال الحالية والمقبلة.

٣٠ - وفي الختام، قالت إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يزال مهما لتحقيق التنمية، ولكن بسبب محدودية الموارد، لا يمكنه أن يكون بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب. وسيكون الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات فرصة جيدة للتأكيد مجددا على المبادئ التي تسترشد بها أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وينبغي أن تساهم نتائج ذلك الاستعراض في تعزيز مبادئ تعددية الأطراف والتعاون الدولي، وكذلك الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها. ويجب أن تكفل أيضا أن يستجيب النظام بفعالية لاحتياجات البلدان النامية وللجهود التي تبذلها الحكومات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٣١ - **السيدة نغوين** (فييت نام): قالت إن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مبعث تشجيع لوفد بلدها؛ بيد أن الطريق لا يزال طويلا ووعرا. ويجب على اللجنة أن تكفل إدماج وتعزيز جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية على قدم المساواة. ولذلك، يجب أن تعتمد نهجا كليا متكاملا ومتوازنا في التعامل مع المسائل الهامة مثل القضاء على الفقر، وتمويل التنمية، والأنشطة التنفيذية، والمناخ العالمي، وإقامة الشراكات.

٣٢ - وأضافت قائلة إن القضاء على الفقر هو الهدف الرئيسي. وباعتباره مسألة متعددة الجوانب، فيجب معالجته بالاستفادة من جميع أوجه التآزر المتاحة، مع السعي إلى الوصول إلى أشد الفئات تخلفا عن الركب. ويجب على المجتمع الدولي ألا يكتفي بالوفاء بالالتزامات بتقديم المزيد من الموارد من أجل التنمية فحسب، بل أن يشجع أيضا على تهيئة بيئة مواتية يمكن التنبؤ بها بقدر أكبر لإيجاد الموارد الجديدة والحفاظ عليها، لا سيما لمن هم في أشد الحاجة إليها.

٣٣ - واسترسلت قائلة إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتوقف على وسائل التنفيذ. ويمثل تقديم الدعم للبلدان النامية، بما في ذلك المساعدة المالية، وتيسير التجارة، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، جانبا أساسيا وينبغي تصميمه خصيصا من أجل تلبية احتياجات محددة وتجاوز معوقات معينة. ويظل التعاون بين الشمال والجنوب ذا أهمية محورية، بينما يمثل الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الاعتبار الأول. ويجب إيجاد السبل لتمكين البلدان النامية من المشاركة في التجارة العالمية؛ ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وشفاف ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي ومنصف. وثمة حاجة إلى اعتماد تغييرات هيكلية لمعالجة الاختلالات، والتمييز، وأوجه عدم الإنصاف في النظام التجاري العالمي، ومنع القيود المفروضة على التجارة وظهور التشوهات. وتواجه البلدان النامية أيضا مشكلة اتساع الفجوة التكنولوجية، ولا سيما الفجوة الرقمية؛ ويجب على جميع أصحاب المصلحة مساعدة هذه البلدان عن طريق بناء قدراتها وتعزيز التكنولوجيا الخضراء.

٣٤ - وتابعت قائلة إن فييت نام يشجعها دخول اتفاق باريس قريبا حيز النفاذ، وهي تعمل على التعجيل بإجراءاتها الداخلية للتصديق عليه في أقرب وقت ممكن. ويمثل التكيف مع تغير المناخ أمرا ملحا لبقاء واستدامة العديد من البلدان النامية؛ ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تواصل أخذ زمام المبادرة في التمويل المتعلق بتغير المناخ، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات لفائدة البلدان النامية.

٣٥ - واختتمت كلامها قائلة إنه نظرا لأن ٧٠ في المائة من فقراء العالم يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل ويواجهون تحديات لا يمكن قياسها على مقياس الدخل، يتعين تقديم دعم أكثر تكاملا وتركيزا لتلك البلدان، بما في ذلك المساعدة المالية، وإسداء المشورة الجيدة في مجال السياسات، وبناء القدرات، لتتمكن من الحفاظ على منجزاتها ومواصلة التنمية.

٣٦ - **السيد موراليس** (كولومبيا): قال إن الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب سيستتبع اعتماد التزامات محلية ودولية مبتكرة من أجل سد الثغرات وتحقيق المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتمثل الفجوة التكنولوجية عاملا حاسما في التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق التنمية ليس بالنسبة لفئات سكانية فحسب، بل أيضا بالنسبة للدول ذات الفرص المحدودة أو المعدومة للانتفاع بالتكنولوجيا. ويجب أن تنفَّذ بالكامل آلية تيسير التكنولوجيا المتفق عليها في خطة عمل أديس أبابا.

٣٧ - وأضاف قائلا إن أحد أكبر التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان يتمثل في القدرة على الاستفادة من الإمكانات الإيجابية للهجرة. وسيكون تحديد مواعيد وفترات انعقاد الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية من أولويات اللجنة في عام ٢٠١٦. ويجب أن يكفل مشروع القرار بشأن هذه المسألة تحقيق الاتساق بين كلّ من الحوار الرفيع المستوى، والمؤتمر الذي سيُعتمد خلاله الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة في عام ٢٠١٨، واستعراض الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٩.

٣٨ - واسترسل قائلا إن نجاح خطة عام ٢٠٣٠ يستلزم إنشاء بيئة دولية تمكينية تدعم الجهود الوطنية والإقليمية. ويجب أن يستمر إحراز تقدم ملموس بشأن المسائل البنيوية. إلا أن خطة عمل أديس أبابا لم تفِ بمستوى الطموح والخصوصية والواقعية المطلوب لإقامة مجال يتيح تكافؤ الفرص بقدر أكبر وتوفير الدعم الفعال لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتعين أن تقدِّم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذا فعالا من خلال تعزيز القدرات المؤسسية وتولّي زمام المبادرة على الصعيد الوطني، وهذا ما يجب أن ينعكس في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ويجب أن يكفل هذا الاستعراض أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يمكن أن تستجيب بشكل فعال ومنسق ومحدد لاحتياجات البلدان المتوسطة الدخل، التي تواجه تحديات خطيرة في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٣٩ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الطريق إلى التنمية بالنسبة للعديد من الشعوب يتوقف على إقامة الشراكات أولا وعلى بناء مجتمعات خالية من العنف والتطرف ثانيا؛ وينبغي تحقيق هذين الهدفين دون الكيل بمكيالين وعلى أساس احترام السيادة الوطنية والخصوصيات الثقافية. وتواجه معظم الدول تحديات إنمائية خاصة بها لا يمكن معالجتها من خلال نهج واحد مناسب للجميع. ففي بلده، يكمن التحدي الرئيسي أمام التنمية في انتشار الإرهاب والتطرف، مما لا يقوّض الأمن والاستقرار فحسب، بل يهدد أيضا مبدأ التعايش الراسخ

في صميم الهوية السورية. ودعا الدول الأعضاء إلى العمل الجاد والمحايد للوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب.

٤٠ - وأضاف قائلا إن أول إجراء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يكون إلغاء التدابير الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها على بلده الدول نفسها التي تعلن بصوت عال عن قلقها إزاء أوضاع الشعب السوري. وقبل بضعة أيام، كشف تقرير اشترك في نشره مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في سورية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على سورية تمسّ جميع شرائح الشعب السوري في جميع القطاعات، كما تعوق إيصال المعونة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل الاستيلاء على الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، وليس هذا فحسب، بل تساهم أيضا على نحو دؤوب في إطالة أمد الأزمة في سورية عن طريق تقديم الدعم إلى جبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية المسلحة في المنطقة الفاصلة في الجولان السوري، منتهكة بذلك اتفاق فض الاشتباك. وفي غياب التضامن والشراكة الحقيقيين على الصعيد الدولي، سيظل هدف عدم ترك أي أحد خلف الركب مجرد شعار أجوف.

٤١ - **السيد بيريرا** (سري لانكا): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ هي خطة عمل ذات رؤية وتنطوي على إمكانية إحداث تحول عميق في حياة بلايين الأشخاص. وفي مرحلة التنفيذ، يجب على الدول الأعضاء إنهاء حالتي الفقر والجوع؛ وحماية كوكب الأرض من التدهور؛ وكفالة أن تتاح لجميع البشر إمكانية عيش حياة مزدهرة تلبّي طموحاتهم.

٤٢ - وأضاف قائلا إن بلده كان أول بلد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ينشئ وزارة للتنمية المستدامة، وبصفته الرئيس الحالي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، فهو أيضا في وضع فريد يتيح له تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، لينشئ بذلك سابقة في المنطقة. وينظر برلمان سري لانكا حاليا في قانون وطني للتنمية المستدامة يهدف إلى تيسير صياغة سياسة واستراتيجية وطنيتين بشأن التنمية المستدامة وتوفير الإطار القانوني والمؤسسي ذي الصلة، بما يخوّل للوزارات والحكومات المحلية ووكالات القطاع العام ولاية الاضطلاع بعمليات المراجعة وتقديم التقارير المرحلية السنوية.

٤٣ - وأضاف أن وزارة التنمية المستدامة بدأت بوضع خريطة طريق وطنية للتنمية المستدامة بغرض التخطيط للتحول الشامل، وأنشأت منابر وطنية وإقليمية للتنمية المستدامة يشارك فيها الممثلون السياسيون والإداريون، والحكومات المحلية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، ووكالات التنمية والنساء والشباب. ويتمثل الهدف النهائي في إيجاد نموذج لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ثلاث مراحل: من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠؛ ومن عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥؛ ومن عام ٢٠٢٥ إلى عام ٢٠٣٠.

٤٤ - واسترسل قائلا إن الفقر يمثل تحديا خطيرا في سري لانكا. وقد نجح بلده في تخفيض معدل الفقر إلى النصف على الصعيد الوطني قبل عام ٢٠١٥ بسبع سنوات، غير أن هذه الظاهرة تظل أكبر عقبة أمام التنمية. لذلك، ينبغي أن تتحقق التنمية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع التنمية المستدامة. وتابع قائلا إن حكومة بلده أعلنت عام ٢٠١٧ سنة التحرر من الفقر.

٤٥ - وأردف قائلا إن سري لانكا ينبغي أن تنعم بالسلام مع نفسها ومع الدول الأخرى بغية تحقيق التنمية المستدامة. وقد أوجد الانتقال السياسي الذي شهده بلده مؤخرا فرصا

لبناء السلام بعد ٣٠ عاما من النزاع. كما أن ثمة حاجة إلى توافر الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويوفر المناخ السياسي الحالي في بلده بيئة مواتية لتحقيق تلك الأهداف.

٤٦ - وذكر أن سري لانكا شارفت على تحقيق غايات تعميم التعليم الابتدائي وأحرزت تقدما نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال والأمهات انخفاضا كبيرا. وأضاف أن بلده خصص أيضا أولوية عليا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أعلنت منظمة الصحة العالمية سري لانكا بلدا خاليا من الملاريا.

٤٧ - واختتم كلمته قائلا إن القدرة على التصدي لتحدي تغير المناخ يمثل عنصرا رئيسيا لحماية الكوكب للأجيال المقبلة. وبناء عليه، وقّع بلده اتفاق باريس وأودع صك التصديق في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٤٨ - **السيدة كريشنامورتي** (إندونيسيا): قالت إن الأسواق الناشئة والبلدان النامية تواجه رياحاً معاكسة قوية، تشمل ضعف النمو بين الاقتصادات المتقدمة وانخفاض أسعار السلع الأساسية. كما أن البلدان الجزرية وسكان السواحل قد تضرروا بشدة من جراء الآثار المناخية، بما في ذلك ارتفاع مستويات سطح البحر، وامتداد موجات الحر لفترات أطول وتزايد حدتها. مع ذلك، ومن خلال العمل الجماعي، يمكن التغلب على الصعاب. وأوضحت أن للجنة دورا رئيسيا تضطلع به في صياغة التوافق في الآراء لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ويجب عليها أن تكون نشطة في إدماج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

٤٩ - وأشارت إلى أن تحقيق النمو الشامل والرخاء المشترك أمران أساسيان لكفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب. ومن خلال استخدام التكنولوجيا والابتكار لإيجاد فرص العمل وزيادة الإنتاجية، يمكن إعادة تنشيط التجارة والاستثمار. كما أن تعزيز القدرة على الاتصال الإلكتروني من خلال تطوير الهياكل الأساسية يأتي في صدارة الاعتبارات لأي اقتصاد حديث، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق. وهناك بالفعل فرص لإقامة الشراكات والتعاون، على أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجاتُ المحددة للبلدان والمجتمعات وأن تصمَّم البرامج خصيصا لتلبيتها. وأضافت أن تطوير القدرات لتقييم وتطبيق التكنولوجيا الملائمة في السياق المحلي يُعَدُّ أولوية ملحة؛ وإذا لزم الأمر، ينبغي توفير المعاملة الخاصة والتفضيلية لمساعدة البلدان في جهودها الإنمائية. ونبهت إلى أن بقاء الأمور على حالها لن يحقق التحول المطلوب. فالمطلوب هو مستوى جديد من المشاركة من جانب كامل منظومة الأمم المتحدة؛ ويجب أن تعمل المنظومة الإنمائية كآلية واحدة وأن تكون جاهزة لتوفير الدعم المحدد الهدف والمصمم وفقاً للاحتياجات. وسيكون الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات مهماً في توضيح الرؤية المتعلقة بالدور الجديد الذي ستضطلع به المنظومة.

٥٠ - وأوضحت أن إندونيسيا قد أدرجت أهداف التنمية المستدامة في خطتها الإنمائية المتوسطة الأجل. وستستخدم إطار الأهداف من أجل تعزيز التخطيط والتنسيق والتنفيذ والرصد والتقييم في برامجها الإنمائية.

٥١ - **السيد راي** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تساعد الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشعوب والبلدان، وبالتالي كفالة مستقبل مستدام على أساس تحقيق التحول. وقد وضعت بابوا غينيا الجديدة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة المسؤولة، تُعتبر مخططاً لاستعراض وإدماج إجراءات التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فإن خطة عام ٢٠٣٠ قد أدت إلى

نقلة نوعية في طريقة تعامل البلدان مع مسألة التنمية الوطنية. فالسمة الإيجابية التي تتمثل في البدء المبكر بالعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة تشكل اختلافاً صارخاً مع الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢ - واسترسل موضحاً أن التحلي بروح القيادة وتملّك زمام الأمور وتوافر الحيز السياساتي على الصعيد الوطني هي عوامل رئيسية في التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد القطري. كما أن إقامة الشراكات الخارجية والتعاون الإنمائي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب، سيساهمان في تعزيز الجهود الوطنية، على أن يكونا مكمِّلين لتلك الجهود لا بديلا عنها. وينبغي للتعاون الإنمائي أن يتماشى مع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأن يشمل بناء القدرات الوطنية في المجالات التي تحددها السلطات الوطنية.

٥٣ - وأوضح أن هناك حاجة في بلده، كما هو الحال في بلدان عديدة، إلى توافر البيانات المصنفة والموثوقة في حينها لدعم خطة عام ٢٠٣٠. ولهذا الغرض، فإن بناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيات تُعَدُّ جوانب رئيسية للتعاون الإنمائي. وسيكون من شأن إقامة مصرف مركزي للبيانات والإحصاءات، يغطي أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها، تيسير عملية المتابعة والاستعراض. وقد أقر شركاء التنمية، مثل أستراليا والأمم المتحدة، بهذا الشاغل وشرعوا في العمل مع بابوا غينيا الجديدة لتعزيز مكتبها الوطني للإحصاء.

٥٤ - وأضاف أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة قد قام بعمل بنَّاء، أسفر عن نتائج ساعدت بلده على صياغة تطلعاته المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومبدأُ عدم ترك أحد خلف الركب يعكس أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة. ولعل أحد العناصر الرئيسية لهذا المبدأ يتعلق بالآثار الضارة لتغير المناخ. فالدول الجزرية الصغيرة النامية معرّضة بوجه خاص لهذه الآثار وتواجه تحديات من قبيل ارتفاع مستويات سطح البحر، وفقدان الأراضي الزراعية، وتحمض المحيطات، وأنماط الطقس القاسية. وأضاف أنه ينبغي للبلدان التي لم تصدّق بعد على اتفاق باريس أن تفعل ذلك دون تأخير؛ فالتنفيذ المبكر للاتفاق من شأنه طمأنة الشعوب والبلدان التي تواجه بشكل مباشر تغير المناخ بأنها لن تُترَك خلف الركب.

٥٥ - واسترسل قائلاً إن من بين قضايا التنمية المستدامة الرئيسية بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة، بوصفها دولة أرخبيلية، هناك قضية صحة المحيطات وإنتاجيتها وقدرتها على التحمل. وأشار إلى أن بلده، بوصفه كان نصيراً للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة خلال عملية الفريق العامل المفتوح العضوية وفي العملية التشاورية لما بعد عام ٢٠١٥، قد واصل تسليط الضوء على أهمية حفظ المحيطات والبحار واستخدامها بطريقة مستدامة، بالنظر إلى أن صحتها تتعرض للضغط، في المقام الأول، نتيجةً للأنشطة البشرية من قبيل صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والأنشطة التي تسبّب التلوث والتحمض. وبالتالي، ينبغي أن يسهم مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في تعزيز العمل الجاري على الجوانب المتعلقة بالمحيطات والبحار في إطار خطة التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات أن يقدم التوجيه الكافي إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥٦ - **السيد سوبرال دوارتي** (البرازيل): قال إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أظهر أنه بالرغم من أن العديد من البلدان قد أحرزت تقدماً في تنفيذ

أهداف التنمية المستدامة، فإن هناك عددا قليلا من البلدان المتقدمة النمو التي تركز أساساً على المساعدة الإنمائية، كما كانت الحال في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تكون الرسالة واضحة بأن على البلدان كافة، بما فيها البلدان المتقدمة النمو، أن تنفذ أهداف التنمية المستدامة، ويجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتكيف من أجل الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي.

٥٧ - وأوضح أن وفد بلده يقترح أن تعقد اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعاً مشتركاً يستمع فيه أعضاء اللجنة والمجلس إلى إحاطة مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب تمويل التنمية بشأن آليات متابعة خطة عمل أديس أبابا. ومن شأن هذا الاجتماع أن يوفر تقييماً للثغرات في الموارد البشرية والمالية وفي موارد الميزانية، وأن يعمل على تعزيز تلك الموارد بما يجعل الآليات أكثر فعالية.

٥٨ - وأشار إلى أنه لا بد لمشروع قرار اللجنة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات من أن يمكّن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تقديم الدعم الكافي لتنمية القدرات الوطنية واستعراض ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تساهم الوكالات والصناديق والبرامج في تهيئة بيئة دولية تؤدي إلى القضاء التام على الفقر وإلى تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والمحلي.

٥٩ - واسترسل قائلاً إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) أتاح فرصة لن تتكرر في جيل كامل لمناقشة النمو السريع لسكان المناطق الحضرية، وهي ظاهرة سوف تتواصل على مدى السنوات الثلاثين المقبلة في البلدان النامية أساسا. وتتواءم الخطة الحضرية الجديدة مع ما يشهده الكوكب من توسع حضري لا يني يزداد ومع الحاجة إلى إشراك الحكومات المحلية والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار.

٦٠ - وأضاف أن البرازيل قد صدقت على اتفاق باريس؛ وكانت مساهمتها المحددة وطنياً من المساهمات الأكثر طموحاً بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، إذ تتوقع تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٤٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. كما يعمل بلده على دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياته على الأمد القصير والمتوسط والطويل. بيد أن النتائج الناجحة على الصعيد العالمي لا يمكن تحقيقها إلا إذا توافرت الموارد التي تضاهي طموح أهداف التنمية المستدامة وطابعها القائم على تحقيق التحول.

٦١ - **السيدة مندلسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه ينبغي الحفاظ على الزخم الذي أدى إلى تحقيق إنجازات السنة الماضية من أجل إثبات أن الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة، قادرة على تحقيق المزيد من المكاسب. ومن شأن مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، على سبيل المثال، أن يشكل فرصة لتعزيز إصلاح مختلف وكالات الأمم المتحدة المنخرطة في تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية وجعل عملها أكثر فعالية.

٦٢ - وأشارت إلى أن فشل جهود تنشيط اللجنة في ربيع عام ٢٠١٦ يثير التساؤل بشأن قيمتها كمحفل نشط لإيجاد الحلول للتحديات الأكثر إلحاحاً في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. فاللجنة بحاجة إلى أن تكيف نفسها من أجل معالجة أولويات التنمية العالمية على نحو مجدٍ. وبما أن الموارد محدودة، فمن الضروري عدم إهدارها في النقاشات بشأن اعتبارات ضيقة وعديمة الأهمية. ولا يمكن للجنة أن تسمح لنفسها بتكرار الأخطاء التي ارتُكبت في دورتها السابقة، حيث جرى تجاهل المواعيد النهائية لتقديم مشاريع القرارات على نحو متكرر، واستمرت المفاوضات لفترة

طويلة بعد الاختتام الرسمي للدورة. ويجب على اللجنة أن تُنجز عملها بكفاءة وفي الوقت المحدد. وفي حال لم تتصرف اللجنة بطريقة أكثر رزانة ومهنية، فإن وفد بلدها لن يعيرها اهتماماً كبيراً وسيكرس بالتالي وقتاً أقل للتفاوض، وسيكون أكثر استعداداً للدعوة إلى التصويت على مشاريع القرارات التي تثير الخلاف.

٦٣ - وأوضحت أن وفد بلدها يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن بإمكان الدول الأعضاء بالفعل العمل معاً لوضع حلول ملموسة للتحديات العالمية الأكثر صعوبة، كما تبيَّن في العديد من المناسبات المتعددة الأطراف الرفيعة المستوى التي تم تنظيمها على مدى السنة الماضية. وحتى إن كان من المرجح أنَّ توافق الآراء لن يكون دائماً في المتناول، فإن مفتاح النجاح يكمن في التواصل المبكر والمستمر، بدلاً من إفساح المجال لنمو الإحساس بعدم الثقة بين الأطراف. ومن المهم العمل معاً لكفالة أن تكون مشاريع القرارات التي تعتمدها اللجنة متوائمة مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وسائر الاتفاقات المتعددة الأطراف المبرمة مؤخرا لتحقيق التحول، وأن تقدِّم اللجنة التوجيه السياسي إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ هذه الاتفاقات وتقييم نتائجها.

٦٤ - **السيد بيدرسن** (النرويج): قال إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس يتطلب إقامة شراكات استراتيجية جديدة على جميع المستويات من أجل القضاء على الفقر عن طريق التنمية المستدامة. والتنفيذ على الصعيد الوطني يعد عنصرا رئيسيا في هذا الشأن.

٦٥ - واسترسل موضحاً أن بلده قد قدم استعراضه الوطني الطوعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهو الآن يتطلع إلى التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي وعن طريق التعاون الدولي. وشدد رئيس الوزراء النرويجي، أثناء تقديمه للاستعراض الطوعي لبلده، على أن أهداف التنمية المستدامة تمثل المسار الرئيسي صوب معالجة الأسباب الجذرية للفقر، وأكد على الطابع العالمي للخطة والحاجة إلى التضامن الدولي. فالفقر يمكن تجنبه ولا يمكن القبول به؛ ويجب تكثيف الجهود الجماعية لمنع نشوب النزاعات وكبحها، وتشييد البنى التحتية الأساسية، والوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً. وسيواصل بلده تقديم مساعدة مالية كبيرة، تتجاوز بكثير الهدف المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٦ - وأكد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تؤدي دورها؛ فالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات سيمثل فرصة لتحويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى منظومة استراتيجية ومنسقة ومركزة بقدر أكبر، قادرة على اتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب. ويجب على الأمم المتحدة أن تركز جهودها حيثما كانت الاحتياجات أكبر والأثر أعظم. وهناك حاجة إلى اتباع نهج متمايز قائم على السياق المحلي لكل بلد.

٦٧ - ورأى أن التمويل يشكل قاطرة التغيير. فالموارد الأساسية لا تزال بالغة الأهمية، لا سيما بالنسبة للمهام المعيارية وتقديم المشورة في مجال السياسات، وهناك حاجة إلى تحسين تقاسم الأعباء. وسيكون من شأن التقيد بمبدأ استرداد التكلفة الكاملة أن يعزز توافر الموارد الأساسية. وينبغي زيادة طرائق التمويل شبه الأساسية، لا سيما تلك التي توفر الحوافز لهيئات الأمم المتحدة للعمل معاً. ويجب على الأمم المتحدة أن تحقق نتائج أفضل في توحيد الأداء على الصعيد القطري. ويعد تعيين منسق مقيم مستقل، مع تخويله السلطة اللازمة وإتاحة الموارد الكافية لعمله، شرطاً أساسياً في هذا الصدد.

٦٨ - وأضاف أن تملك زمام الأمور والتحلي بروح القيادة وإقامة الشراكات على جميع المستويات هي أمور مطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على منظومة الأمم المتحدة دعم التنفيذ وتعزيز الاتساق والمساءلة في عمليات المتابعة من جانب الجميع ولفائدتهم جميعاً. وسيعمل بلده مع الوفود الأخرى لإيجاد سبل بناءة لتعزيز عمل اللجنة وتحديث جدول أعمالها من أجل كفالة ملاءمته وتحقيق الأثر المنشود والقيمة المضافة. فبقاء الأمور على حالها لم يعد خياراً.

٦٩ - **السيدة غوادي** (إثيوبيا): قالت إن اللجنة ينبغي أن تركز على تحديد التحديات والحلول العملية من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد بدأ هذا العمل في أوقات تتسم بالاضطراب؛ ومع ذلك، يمكن للخطة أن تتغلب على التحديات في حال نُفذت بطريقة شاملة ومتوازنة. فالعالم لديه الموارد المالية والبشرية الكافية للقضاء على الفقر والتكيف مع تغير المناخ وإدارة الأزمات الطبيعية والإنسانية. ولكن المطلوب هو شراكة عالمية حقيقية ومتجددة النشاط، يمكن أن تضمن حياة كريمة ومزدهرة لجميع الشعوب، وذلك من خلال المسؤولية الجماعية القائمة على القدرات المتمايزة.

٧٠ - واسترسلت موضحة أنه بالنظر إلى أن الالتزامات في سياق خطة عمل أديس أبابا لم يتم الوفاء بها بعد، فمن الأهمية بمكان حشد التمويل من جميع المصادر ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة. ويجب مواءمة الاستثمار الأجنبي المباشر مع الأولويات الإنمائية الوطنية، وينبغي تعزيز التنسيق المؤسسي بواسطة آليات قوية للمتابعة والرصد. ومن الضروري تهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

٧١ - وقالت إن اتفاق باريس يجب أن ينفذ بالكامل؛ وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية وإلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أكثر البلدان ضعفاً. وبلدها ملتزم بالتصديق على الاتفاق في عام ٢٠١٦.

٧٢ - وأضافت أن إثيوبيا تسلّم بأن على الحكومات الوطنية الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية في كفالة التنمية، وستواصل وضع مسألة القضاء على الفقر في صلب خطتها الإنمائية، وقد بدأت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد استمر النمو السريع الاستثنائي للبلد على الرغم من ضعف البيئة الاقتصادية الدولية، وأدى بالتالي إلى تحسين رفاه الشعب وتعزيز القدرة التنافسية. وتعمل إثيوبيا على أن تصبح بلداً متوسط الدخل لا ينتج انبعاثات الكربون وقادراً على تحمّل تغير المناخ بحلول عام ٢٠٢٥. بيد أنها تواجه عدة عقبات في مساعيها الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية، بما فيها الافتقار إلى الحوكمة الرشيدة، والبطالة، وضعف الأداء التصديري، وتزايد العجز التجاري، وتأثير ظاهرة النينيو. وختمت كلامها بالقول إن هناك حاجة إلى تعزيز وتنشيط الدعم والتعاون الدوليين؛ فلا يمكن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لصالح الجميع إلا من خلال المشاركة العالمية المكثفة.

٧٣ - **السيد بلانشار** (كندا): قال إنه في عالم يبدو فيه أن ضعف النمو الاقتصادي قد أصبح القاعدة، يتعين على اللجنة أن تنظر فيما إذا كان عملها سيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك اتخاذ تدابير من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية، والقضاء على آفة الفقر والجوع، وتشجيع زيادة استثمارات القطاع الخاص في التنمية المستدامة، واجتذاب رؤوس الأموال إلى المناطق التي تغفلها عادة تدفقاتُ الاستثمارات العالمية، مثل الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا، من دون أن تغيب عن البال الآثار الاجتماعية والبيئية المترتبة على تلك الإجراءات.

٧٤ - وقال إن نهج بلده إزاء خطة عام ٢٠٣٠ يسترشد بالاعتقاد الراسخ أن التنوع مصدر قوة. وستتخذ كندا تدابير

تعزز الإدماج الاجتماعي، والحوار والتفاهم بين الثقافات، والتسامح، والاحترام المتبادل، والتعددية والتعايش السلمي. وعلى الصعيد الدولي، فإنها تعيد تركيز مساعدتها على أشد الفئات فقرا وضعفا، لا سيما في الدول الهشة، تمشيا مع الخطة. وهي تتطلع إلى زيادة التعاون وإشراك الجهات الفاعلة الجديدة في مواجهة التحديات العالمية بطرق مبتكرة تعزز بناء القدرات، والتجارة، والحوكمة، والمساواة بين الجنسين، والأمن، لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب.

٧٥ - وفي سياق اتفاق باريس، أكد رئيس الوزراء الكندي أنه لا ينبغي معاقبة البلدان النامية على مشاكل لم تخلقها، وينبغي أن تتاح لها فرص متكافئة لتحقيق النمو النظيف الذي تسعى البلدان المتقدمة النمو إلى تحقيقه. ويجب أن تسترشد الدورة الحالية للجنة بروح من التعاون والشراكة؛ ولا بد من الاضطلاع بعمل جماعي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٧٦ - **السيد أديوي** (نيجيريا): قال إن الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة ستمهد الطريق أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يحدِّد عمل اللجنة إطارا قويا لتنفيذ الخطة، يستهدف القضاء على الفقر وتحقيق جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن ومنسق ومتكامل.

٧٧ - وقال إن البلدان ملزمة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما عن طريق التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة ووضع آليات لإعادة الموارد والأصول المعنية إلى بلدان المنشأ؛ وإزالة التدابير التجارية التقييدية والحواجز المجحفة التي تعيق التجارة الدولية؛ وضمان شفافية النظام المالي الدولي. وقال إن بلده لا يزال ملتزما بإعلان أبوجا الذي اعتُمد خلال الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). وينبغي زيادة التمويل لتغطية الزيادة في الحاجة الإسكانية للمهاجرين من الأرياف إلى المدن.

٧٨ - **السيد بيساريفيتش** (بيلاروس): قال إن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، والتوقعات المتقلبة، وقبل كل شيء عدم الاستقرار الجغرافي السياسي، عوامل سيكون لها تأثير سلبي على الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وعدم المساواة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونظرا لأن القرارات بشأن الاقتصاد العالمي تقع في المقام الأول على عاتق المنظمات والآليات الأخرى غير الأمم المتحدة، مثل مجموعة العشرين، فلا تستطيع الأمم المتحدة أن تستفيد تماما من إمكاناتها لمواجهة تحديات التنمية المستدامة. ولذا ينبغي للأمم المتحدة إقامة المزيد من العلاقات المثمرة مع هذه الآليات، ولا سيما مجموعة العشرين، التي ينبغي أن تتعاون معها بشأن التنمية المستدامة بطريقة تكاملية. وينبغي إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين مباشرةً قبل عقد اجتماعات القمة لتلك المجموعة لمناقشة قضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية.

٧٩ - وقال إنه، نظرا لكون التكامل الإقليمي يمثل اتجاها جديدا هاما، تمارس الكتل الإقليمية استقلالية لم يكن يمارسها من قبل إلا الدول. ولا بد من توافر آليات تعاون بين العمليات الإقليمية، مماثلة لآليات التعاون القائمة بالنسبة للدول. وبيلاروس، التي تشارك بنشاط في عدد من عمليات التكامل الإقليمي، تؤمن بفوائد تعزيز التعاون بين المبادرات الإقليمية. ومن أجل المساهمة في وضع نهج يمكن تسميته نهج 'إدماج التكامل'، ستستضيف بيلاروس مؤتمرا دوليا في مينسك بشأن هذا الموضوع، بدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. ومن شأن نتائج المؤتمر أن تسهم في النهوض بأهداف التنمية المستدامة عن طريق عمليات التكامل الإقليمي.

٨٠ - ومضى يقول إن الفكرة الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة، أي عدم ترك أي أحد خلف الركب، لا ينبغي أن تنطبق على الأفراد والجماعات فقط، كما يتصورها العديد من الناس، بل على الدول ومجموعات الدول أيضا. ويصعب القول إن الأمم المتحدة تكفل الشمول بالنسبة لكل مجموعات الدول، لا سيما الدول المتوسطة الدخل. فتحديات التنمية المستدامة التي تواجهها تلك الدول معروفة جيدا، ولكن لا توجد أية آليات محددة داخل الأمم المتحدة للتعاون مع تلك البلدان. وهي المجموعة الوحيدة من البلدان التي تفتقر إلى وثيقة للسياسة العامة، من قبيل استراتيجية أو خطة عمل، بشأن التعاون مع الأمم المتحدة. ولذلك، يجري التعاون على أساس كل حالة على حدة، بطريقة معينة في يوم معين وبطريقة مختلفة في اليوم التالي. ولا بد من تغيير هذه الحالة، ويجب وضع خطة عمل للأمم المتحدة بشأن التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل.

٨١ - وأكد أنه ينبغي ألا يتردد أعضاء اللجنة في التقدم بأفكار قد تبدو في بادئ الأمر بعيدة الاحتمال. فعلى سبيل المثال، تكتسي الطاقة أهمية كبيرة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، حيث إنها وثيقة الصلة بتغير المناخ، والنمو الاقتصادي، والأمن الغذائي، وغير ذلك من التحديات العالمية، ولكن الأمم المتحدة تفتقر إلى نهج شامل إزاء هذه المسألة. وتنظر في جوانبها المختلفة مجموعةٌ من المنظمات، بدءا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصولا إلى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وفي هذا السياق، فإن الاقتراح الذي طرحته بيلاروس في وقت سابق لوضع خطة متكاملة للأمم المتحدة بشأن الطاقة، لا يزال مناسبا جدا، ويمكن تحقيقه بقرار تتخذه الجمعية العامة.

٨٢ - وأضاف أن من المهم بدون شك تحسين أساليب عمل المنظمة وتحقيق تزامن أنشطة مختلف هيئاتها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولكن يجب ألا يصبح ذلك عملية لا تنتهي أو غاية في حد ذاتها. وينبغي ألا تقع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها فريسة البيروقراطية والبروتوكول، إذ أن الخطة مسألة حياة أو موت بالنسبة للبشر الحقيقيين.

٨٣ - **السيد النعيمي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه، على الرغم من عدم إمكانية اتخاذ قرار معين لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، يأمل أن اللجنة ستولي الاعتبار الواجب لجميع جوانب خطة عام ٢٠٣٠. وذكّر الدول الأعضاء بأن الاحتلال الأجنبي يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية بالنسبة للعديد من الشعوب، وحثّها على مراعاة حقوق الدول التي لها مركز المراقب. ومن المهم معالجة الأسباب الجذرية للفقر، والنزاعات، بواسطة القرارات التي تشدد على حصول الجميع على المستويات الدنيا للعيش حياة كريمة، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب النظيفة، والخدمات الصحية، والتعليم، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٤ - وقال إن بلده خفض بشكل كبير تكاليف الطاقة الشمسية، مما يجعل هذا القطاع يسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وكانت الإمارات العربية المتحدة من بين أوائل بلدان المنطقة التي صدقت على اتفاق باريس. وهي تعتقد أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون مشاركة المرأة، ويتجلى التزامها بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في وجود خمس وزيرات في مجلس الوزراء. ويقيم في الإمارات العربية المتحدة أفراد ينتمون إلى أكثر من ٢٠٠ جنسية، وهم يعيشون جنبا إلى جنب في جو من التسامح الديني والثقافي؛ وقال إن حكومة بلده عينت وزير دولة للتسامح، إيمانا منها بأن الأيديولوجيات المتطرفة هي أكبر العقبات التي تعترض التنمية.

٨٥ - وأردف قوله إن الإمارات العربية المتحدة تعمل على إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطتها للتنمية الوطنية، المعروفة بـ ”رؤية الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٢١“، وهي تعتز بكونها أحد أكبر البلدان المساهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية قياسا بنصيب الفرد، بنسبة ١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وسوف تستضيف العديد من المناسبات الدولية الرئيسية بشأن التنمية المستدامة في السنة القادمة، وتتطلع إلى اعتماد الخطة الحضرية الجديدة في الاجتماع القادم لمؤتمر الموئل الثالث.

٨٦ - **السيدة لودهي** (باكستان): قالت إنه تمت صياغة نموذج إنمائي عالمي جديد أيده واعتمده كل بلد من البلدان، في عام ٢٠١٥. وقد جددت خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس الإيمان بتعددية الأطراف والتعاون الإنمائي الدولي، ولكن ذلك يطرح تحديات رئيسية من حيث التنفيذ والقيادة. وينبغي تعزيز الدعم السياسي وتنمية الإحساس بالمسؤولية عن تنفيذ هذا النموذج. فلا يمكن التصدي لبعض التحديات التي تواجهها البلدان النامية، مثل تغير المناخ، والجوع والفقر، دون وجود آليات دعم شاملة؛ وستشكل مواءمة الموارد اختبارا حاسما للشراكة العالمية الجديدة. وتنص خطة عمل أديس أبابا على تحقيق منجزات تكمّل الوسائل المبينة في خطة عام ٢٠٣٠ نفسها، وتظل التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل مصدرا هاما للتمويل في العديد من البلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. ولا بد من متابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها بشكل دوري إذا أريد لها أن تظل ذات أهمية مركزية.

٨٧ - وقالت إن المناقشات المواضيعية والاستعراضات الوطنية التي أُجريت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أظهرت أن المجتمع الدولي يسير في الاتجاه الصحيح، ولكن لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود. ولذلك ينبغي للجنة أن تدمج أهداف التنمية المستدامة وغاياتها في جدول أعمالها. وتتطلب مجموعة القضايا التي تتناولها أهدافُ التنمية المستدامة وطابعها العالمي إعادة تكييف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأخذ الجوانب المؤسسية والتنظيمية والوظيفية والمالية والتشغيلية في الحسبان. ولا تزال إعادة التكييف على الصعيد المؤسسي والقصور في نظم الحوكمة يشكلان تحديا؛ وينبغي ضمان استجابة الأمم المتحدة للاحتياجات الناشئة في العالم النامي بطريقة شفافة وشاملة. ويتيح الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات فرصة لمعالجة هذه المسألة بطريقة كلية.

٨٨ - وأضافت أن باكستان تؤكد دائما على دور التجارة في التنمية. ولا بد من معالجة أوجه عدم الإنصاف المستمرة في النظم الاقتصادية والتجارية الدولية. فالعديد من شواغل البلدان النامية المتصلة بالزراعة، وسوء استخدام الإعانات المالية، وحقوق الملكية الفكرية، وتقييد استخدام مختلف المعايير وعدم شفافيتها، لا تزال دون حل. ويجب زيادة التعاون لمعالجة مظاهر عدم المساواة وكفالة الإدماج في التجارة والتمويل والاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٩ - وأشارت إلى أن تغير المناخ هو إحدى القضايا التي تحدِّد عصرنا. ومن المشجع أن ٦٢ دولة طرفا، تُنتج حوالي ٥٢ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، قد صدّقت على اتفاق باريس. وقد وقّعت باكستان على الاتفاق يوم فتح باب التوقيع عليه وما زالت ملتزمة بتنفيذه؛ وبدأت بإجراءات التصديق المبكر عليه.

٩٠ - وقالت إن حق تقرير المصير مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وخلال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يجب عدم التغاضي عن معاناة الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي. وينبغي إزالة العقبات التي تحول دون

تمام إعمال حقها في تقرير المصير من أجل تمكينها من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فلا ينبغي تركها وراء الركب.

٩١ - **السيد سايكال** (أفغانستان): قال إن استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة سيوفران توجيهات لعملية التنمية المستدامة، وقد أتاحا فرصا لتبادل الآراء بشأن التحديات المشتركة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. وينبغي تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة باعتماد نهج كلي للتنمية المستدامة والوفاء بالوعد بعدم ترك أحد وراء الركب. ويعني ذلك تلبية احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، التي تواجه دائما تحديات فريدة بالنظر إلى أن النزاع لا يعرقل مكاسب التنمية فحسب، إنما يؤدي إلى إبطالها أيضا. وينبغي للجنة أن تعطي الأولوية لتعزيز الصلة بين السلام والأمن من جهة، والتنمية من جهة أخرى. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تعميم مراعاة الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة في مشاريع القرارات والوثائق التي تعتمدها اللجنة.

٩٢ - وأضاف أن الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية التي قُطعت في أديس أبابا يجب الوفاء بها. وفي الواقع، إن المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، تعدّ من العناصر الرئيسية لدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وفي غضون ذلك، ستصدق أفغانستان على اتفاق باريس لأنها معرضة بشدة لآثار تغير المناخ حتى وإن لم تكن مسؤولة عن المشكلة في المقام الأول. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته المالية إزاء البلدان النامية من أجل بناء قدرتها على التكيف.

٩٣ - وأكد أن من المهم إقامة أوجه تآزر بين استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى وخطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في الوقت المناسب سيكفل مزيدا من الفعالية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويكتسي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات أهمية بالغة في ضمان مواءمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع خطة عام ٢٠٣٠، وينبغي إيلاء اهتمام خاص للانتقال من طور الإغاثة إلى طور التنمية، وتمويل الموارد الأساسية، والقضاء على الفقر، واحتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

٩٤ - وقال إن مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان سيتيح لحكومة بلده وللمجتمع الدولي والشركاء الآخرين منبرا لإعادة تأكيد وتعزيز الشراكة من أجل السلام والازدهار في أفغانستان. واستعدادا لهذه المناسبة الهامة، قال إن حكومة بلده قد أعدت إطارا وطنيا للسلام والتنمية في شكل خطة استراتيجية تمتد على خمس سنوات لتحقيق الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة، والحد من الفقر وضمان الأمن والاستقرار. ووُضع هذا الإطار وفقا للأهداف والغايات المبينة في خطة عام ٢٠٣٠، وهو يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع استكمال ما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن حكومة بلده وضعت أيضا خريطة طريق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بإرشادٍ من لجنة التنسيق الوطنية. كما أنشئت أفرقة عاملة تقنية أخرى تضم جهات من الحكومة، والبرلمان، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٩٥ - **السيد ندوهورا** (أوغندا): قال إن العالم يمر بمنعطف حرج، وثمة تحديات عالمية خطيرة يتعين مواجهتها. وقد حان الوقت للاضطلاع بالالتزامات المقطوعة والوفاء بها من أجل إحداث تحوُّل في المجتمعات المحلية دون إغفال أحد.

٩٦ - وأشار إلى أن أوغندا أدمجت السياسات المتعلقة بتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة في خططها الإنمائية الوطنية. وقال إن بلده عرض أن يشارك في أول استعراض طوعي للتقدم المحرز أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٦. وقد سنَّ قوانين تمكينية، مثل قانون إدارة المالية العامة وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لعام ٢٠١٥، بهدف تعبئة الموارد اللازمة من القطاعين العام والخاص، كما صدَّق مؤخرا على اتفاق باريس.

٩٧ - وأضاف أن بلده يشارك بنشاط في مبادرات التكامل الإقليمي الرامية إلى تيسير فرص العمل عن طريق توسيع الأسواق الإقليمية وإمكانية الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة. وقد وضع سياساتٍ وبرامج معنية بعمالة الشباب، وقروض الطلاب، وتقديم المساعدات الاجتماعية للمسنين، والمعونة القانونية، ومباشرة المرأة للأعمال الحرة، وتنمية المهارات لدى الفئات المحرومة. وقال إن حكومة بلده تتطلع إلى العمل مع الشركاء الدوليين من أجل تحقيق الأهداف المحددة في خططها الإنمائية.

٩٨ - وأشار إلى أن النظام المالي الدولي يجب أن يشجع على تهيئة مناخ يفضي إلى تمكين البلدان النامية من الحصول على التمويل الطويل الأجل. كما يجب على منظمة التجارة العالمية أن تختتم جولة مفاوضات الدوحة من أجل تيسير وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق من خلال المعاملة الخاصة والتفضيلية.

٩٩ - وقال إنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن جميع الأهداف السبعة عشر لخطة عام ٢٠٣٠ مترابطة ومتساوية في الأهمية. ويجب تنفيذ الأهداف معا، بحيث لا يُغفَل أي قطاع من قطاعات المجتمع.

١٠٠ - وقد أدخَلت حركات النزوح الجماعية للاجئين ديناميات جديدة إلى التنمية العالمية المستدامة. فقد باتت أوغندا الآن ثامن أكبر بلد مضيف في العالم، والثالث من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من تضاؤل الحيز المتاح لالتماس اللجوء على الصعيد العالمي، فقد أدمج بلدُه حماية اللاجئين وإدارة شؤونهم في الخطة الإنمائية الوطنية وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما أُدمجت احتياجات المجتمعات المضيفة ضمن الاستجابة المتعلقة بأزمة اللاجئين. وقال إن أوغندا ترحب بأشكال الشراكة والدعم التي يتيحها جميع أصحاب المصلحة بهدف تخفيف الضغط الناجم عن التدفق الهائل للاجئين بالنظر إلى أن أوغندا ستستضيف أكثر من مليون من اللاجئين عما قريب.

١٠١ - واختتم كلامه قائلا إن لا تنمية بدون سلام، ولا سلام بدون تنمية. وقال إن بلده يعرب عن تفاؤله بأن يضطلع مجلس الأمن بدور قيادي في حل النزاعات العنيفة حتى تتسنى إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة بناء حياتهم.

١٠٢ - **السيد عباس** (لبنان): قال إن التركيز خلال السنة الثانية من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يتحوّل إلى توفير وسائل التنفيذ الكافية من خلال تنشيط الشراكة العالمية بالاستناد إلى الموارد المالية العامة والخاصة، وبناء القدرات، وتيسير عمليات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

١٠٣ - وذكر أن بلده بصدد صياغة خطة وطنية للتنمية المستدامة تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية وتتواءم مع أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى اعتماد غايات قطرية محددة. وأردف قائلا أنه سيُكرَّس اهتمام خاص للأهداف التي تُعتبر أكثر إلحاحا في السياق الوطني وأن ثمة مشاورات جارية مع الوزارات والوكالات الحكومية وكذلك مع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في لبنان.

١٠٤ - وأشار إلى أنه منذ عام ٢٠١١، اجتاحت لبنان أزمة إنسانية ناجمة عن تدفق أكثر من ١,٢ مليون لاجئ من الجمهورية العربية السورية، مما يعرّض المجتمع اللبناني لضغوط اجتماعية وديمغرافية وبيئية واقتصادية هائلة. وقد ارتفع معدل البطالة، فيما تُحَمَّل الموارد والهياكل الأساسية المحدودة لدى المجتمعات اللبنانية المضيفة أعباء فوق طاقتها. وقال إن معالجة هذا التحدي الهائل لا يتطلب تقديم المساعدة الإنسانية في الأجل القصير فحسب، بل أيضا تمويلا إنمائيا طويل الأجل بشروط ميسرة، وإلا تقلصت قدرة لبنان على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والخطة الوطنية للتنمية المستدامة تقلصا خطيرا.

١٠٥ - وأشار إلى أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية سيكون لها دور رئيسي في مساعدة البلدان النامية خلال مرحلتي التنفيذ والمتابعة لخطة عام ٢٠٣٠، من خلال توفير الدعم المعياري المتكامل، والمشورة السياساتية القائمة على الأدلة، وبناء القدرات في مجالات من قبيل جمع البيانات وتيسير التكنولوجيا. وينبغي لها أن تساعد أيضا في بناء الشراكات، والجمع بين الجهات المعنية، وتعبئة الموارد المحلية والدولية من القطاعين العام والخاص. وقال إنه تحقيقا لهذا الغرض، من الأهمية بمكان إضفاء مزيد من الاتساق والتكامل على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتنشيط نظام المنسقين المقيمين؛ وكفالة تمويل أكثر استدامةً وقابلية للتنبؤ به؛ والعمل على تحسين التنسيق بين التنمية والأنشطة الإنسانية، ولا سيما أثناء الأزمات طويلة الأمد.

١٠٦ - وقال إن لبنان على وشك التوقيع على إطار استراتيجي جديد للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ بهدف معالجة التحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها البلد. وأضاف قائلا إنه ينبغي الاستفادة من خبرة الأمم المتحدة ومواردها من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار وتمكين لبنان من معالجة التحديات التي يواجهها في كلّ من الميدان الأمني والسياسي والاجتماعي - الاقتصادي وميدان الحوكمة، ووضعه على مسار التنمية المستدامة الطويلة الأجل.

١٠٧ - واختتم كلامه قائلا إن الانسكاب النفطي البحري الذي نجم عن تدمير إسرائيل لصهاريج تخزين النفط في محطة لتوليد الكهرباء جنوب بيروت في عام ٢٠٠٦ لا يزال يؤثر على الصحة وتحقيق النمو الاقتصادي والجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في لبنان. وأشار إلى أن عدم القدرة على احتواء انتشار النفط بعد الهجوم مباشرةً، نتيجة الحصار العسكري الإسرائيلي، أدت إلى آثار ضارة طويلة الأمد. وقال إن لبنان يعتمد على اتخاذ المجتمع الدولي مرة أخرى قرارا يدعو إسرائيل إلى قبول المسؤولية وتقديم التعويض الفوري والكافي إلى لبنان.

١٠٨ - **السيد المجربي** (ليبيا): قال إن ترجمة الالتزامات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ إلى واقع ستتطلب استجابة منسقة للتحديات الإنمائية. ولا بد للدول أن تدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في خططها الوطنية على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وقال إنه من الأهمية بمكان أن يوفر المجتمع الدولي التمويل الكافي وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

١٠٩ - وبينما رحَّب بالاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين الذي عُقد في الدورة الحالية للجمعية العامة، فقد شدد على أن المسؤولية عن مواجهة التحديات التي تطرحها الهجرة غير القانونية ينبغي ألا تقع على عاتق أي دولة أكثر من غيرها. وأشار إلى أن التدابير الأمنية وحدها ليست كافية، ولا بد من استكمالها ببرامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في البلدان الأصلية. وقال إن حكومته تتطلع إلى توافر الدعم من الأمم المتحدة والدول الصديقة للجهود التي تبذلها بهدف استعادة الاستقرار وإنعاش الاقتصاد.

١١٠ - وأوضح أن هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو والملاذات الآمنة يسهم أيضا في تباطؤ وتيرة التنمية. وقال إنه قد حان الوقت لأن تنفّذ الدول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنشئ آليات لاسترجاع الأصول المنهوبة التي من شأنها أن توفر، في حالة ليبيا، مصدرا قيّما لتمويل إعادة الإعمار. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا تكريس الاهتمام اللازم للعقبات التي تعترض طريق التنمية أمام الشعوب التي ترزح تحت نير الاحتلال الأجنبي - وبخاصة الشعب الفلسطيني - وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠)، التي تشدد على حق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها واستخدام مواردها.

١١١ - **السيد تن - باو** (غيانا): قال إن الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة سوف تستند إلى الاتفاقات العالمية التاريخية المُبرمة في عام ٢٠١٥. وسيكتسي عمل اللجنة أهمية متجددة في سياق تنفيذ تلك الاتفاقات. وأوضح أن الأولويات المهمة تشمل تعميم مراعاة التنمية المستدامة، وتهيئة بيئة دولية أكثر مواتاة، وإيلاء اهتمام أكبر للتحديات التي تواجهها الدول ذات الاحتياجات الخاصة. وأشار إلى أن واقع الترابط القائم على الصعيد العالمي لا مفر منه، ويتجسد في ارتفاع معدلات الهجرة، وتغير المناخ، والفقر والجوع، والأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، فضلا عن التفاوت في التنمية على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

١١٢ - وقال إنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الساحلية المنخفضة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، التي كثيرا ما تسهم أكثر من غيرها في معالجة التحديات العالمية، ولكنها تواجه تحديات إنمائية معوِّقة تتفاقم نتيجةً لعوامل الحجم والجغرافيا ونقص الموارد والقدرات. والتقدمُ المحرز في تلك البلدان كثيرا ما تضيع ثماره بفعل الآثار الناجمة عن تغير المناخ أو الكوارث الطبيعية أو الصدمات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها. وأشار إلى أن الجهود المبذولة لرفع تلك البلدان من قائمة المساعدة المالية الميسَّرة الشروط بالاستناد إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فحسب، لا تأخذ تلك الحقائق في الاعتبار. وعلاوة على ذلك، فإن تراكم مستوياتٍ لا يمكن تحملها من الديون لدى العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية يمنعها من الاستثمار في الهياكل الأساسية التي تحتاج إليها من أجل بناء القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية. ومن ثم ينبغي إنشاء إطار عمل دولي داعم ومتجاوب بهدف مواجهة عوامل من قبيل التغير المناخي، والتجارة، والدين، والتعاون الدولي في المسائل الضريبية، والأمن الغذائي، والكوارث الطبيعية، حتى تتمكن البلدان النامية من الاستثمار وبناء القدرة على الصمود وتحفيز التنمية المستدامة.

١١٣ - وأردف قائلا إن إرساء الأمن والاستقرار شرط مسبق أيضا لتحقيق التطلعات الإنمائية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، لا يمكن الاستهانة بقيمة المعايير العالمية التي تتيح تمتع الجميع بحقوق الإنسان وسيادة القانون على جميع المستويات، بما في ذلك في العلاقات بين الدول، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية.

١١٤ - وقال إن بلده ملتزم بتحقيق الحياة الطيبة لجميع مواطنيه عن طريق القضاء على الفقر وتحقيق المساواة والنهوض بالتعليم. ولذلك فإن غيانا تسعى إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة، مع التركيز على منافذ في مجالاتٍ من قبيل التعليم والأمن الغذائي والطاقة والهياكل الأساسية، وكلها مجالات يمكن أن توفر فوائد يؤازر بعضها بعضا من أجل تنفيذ الخطة ككل.

١١٥ - وقال إن غيانا دولة ''خضراء'' ناشئة ملتزمة بالأهداف المتشابكة لخطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وأبناء غيانا يعايشون يوميا الواقع المتمثل في الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك خطر ارتفاع مستويات سطح البحر. لذلك فقد قام بلده بالفعل بالتوقيع والتصديق على اتفاق باريس، ويتطلع إلى دخوله حيز النفاذ في وقت قريب. وفي إطار العمل من أجل إنشاء دولة ''خضراء''، تعتمد غيانا على وجود علاقة من الشراكة الكاملة مع المجتمع الدولي.

١١٦ - واختتم كلامه بقوله إنه سيتعين على المجتمع الدولي تجاوز النُهُج القائمة على ''بقاء الأمور على حالها''. وستستدعي الحاجة مزيدا من اليقظة في الحفاظ على الوظائف المهمة للجنة والاضطلاع بها، بوصف اللجنة منتدى للنظر على نحو استباقي في السياسات المصممة خصيصا للتعامل مع التحديات الإنمائية الملحة في يومنا هذا وتوطيد تلك السياسات وصياغتها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.